14 أكتوبر
الاربعاء 23 مايو 2007م - العدد(13765)

مايو 22 و زخم الاحتفاء والبهجة..وشموخ المنجزات العملاقة

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

مستقبل المرأة في ظل دولة الوحدة

انطلاق المرأة اليمنية تزامن مع تولي الرئيس علي عبدالله صالح لمقاليد الحكم

المرأة احتلت 55 %من قيادات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني

د.ابتهاج الكمال رئيسة منتدى القيادات النسوية

مقدمه :

إن المشاركة السياسية تعتبر واحدة من أهم المؤشرات والدلالات على تنمية أي مجتمع وتطوره، فلا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن المشاركة السياسية، كما لا يمكن الحديث عن التنمية دون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وسعيها للمشاركة ضمن خطط ومشروعات التنمية.

كما أن تقرير التنمية الصادر عام 1990 ركز على البعد الإنساني اذ جعل من الفرد مستفيداً من عملية التنمية ومشاركاً فيها وصانعاً لها، وبالتالي فإنها تتطلب المشاركة الايجابية لجميع أفراد المجتمع لاسيما المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وعليه فإن درجة مشاركة المرأة وفاعليتها تنعكس إيجاباً في السياسات التنموية، مع ضرورة التأكيد على أن أية محاولة لفهم ودراسة التغير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة .. باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

وفي مجتمعنا اليمني حيث يتسم بالمحافظة و سطوة العادات والتقاليد و هيمنة مجتمع ذكوري يستأثر بالنصيب الأكبر في جوانب الحياة المختلفة، يتوقع من النساء أن تبذل جهوداً مضاعفة من أجل إدماجها في عملية صنع القرار، وفي هذا المجال يجب التذكير بأن التغيرات السياسية التي مرت على مجتمعنا اليمني أتاحت للنساء –

ففي فترة الاستعمار البريطاني على سبيل المثال استطاعت النساء اليمنيات المشاركة في العملية النضالية ضد الاحتلال البريطاني في الجنوب ومساندة أخيها الرجل في الوقوف ضد حكم الأئمة في الشمال إلا أن حجم مشاركتها على صعيد مستويات صنع القرار تكاد تكون معدومة ولا تتناسب مع حجم مشاركتها وتضحياتها، وينسحب هذا الأمر على مشاركة المرأة ليس فقط على مستوى المؤسسات الرسمية والسلطة التنفيذية وإنما أيضا على المستويات القيادية في المنظمات والأحزاب وأن كانت بعض الأحزاب قد اعتمدت القائمة النسبية في اختيار قيادتها في الآونة الأخيرة كما أنهن فرض أنفسهن بقوة في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس المجتمع.

تهدف الدراسة إلى البحث بفاعلية المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي من خلال هذه المشاركة مع محاوله طرح الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك.

أولاً: المؤشرات الأولى للمشاركة السياسية للمرأة اليمينية

(مدخل تاريخي):

منذ القدم والمرأة اليمنية أثبتت وجودها على كل المستويات فالحضارة اليمنية القديمة تشهد مشاركتها في الحياة السياسية ووصولها إلى مواقع القرار بل واشتراكها في صنع القرار ومنها تولي رئاسة الدولة كالملكة بلقيس (ملكة سبأ) كما أن السيدة أروى بنت أحمد حكمت اليمن في ظل الإسلام وأقامت شرع الله وكانت داعية إسلامية تمتلك شخصية قوية ولقد جمعت الملكة أروى بين العقل والهمة و حكمت اليمن خمسة وخمسين عاما وتولت الولاية العامة حيث سكت النقود باسمها وكان يدعو لها بالمساجد.

ومن هذا التاريخ العريق استمدت المرأة اليمنية شجاعتها وأثبتت جدارتها لتواصل مسيرة هذا التاريخ فمنذ نهاية القرن الماضي والمرأة اليمنية تشارك في معركة المطالبة بحقوقها عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات التعاونية والاتحاد الزراعي وإتحاد العمال ، وغيرها من الجمعيات التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة اليمنية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها .. الحياتية ..

بدأت الحركة النسوية في جنوب الوطن منذ ثورة ١٩٦٣م بدأتها الجمعية العدنية برئاسة رقية "أم صلاح" ، واختصت بالعمل الخيري لتعليم الخياطة والأشغال اليدوية تلتها جمعية المرأة العربية برئاسة رضية إحسان الله وقد عملت الجمعية في العمل السياسي وقمن بتوزيع المنشورات ضد الاحتلال الانجليزي وكذلك إخفاء الثوار من الإنجليز كما عملن في محو أمية وتدريبهن وتعليمهن في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية، وواصلن العمل الوطني حتى نال الجنوب استقلاله في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م).

فقد تأسس أول اتحاد نسائي في عام ١٩٦٨م في الشطر الجنوبي من الوطن وسمي بالاتحاد العام لنساء اليمن ترأسته السيدة عايدة علي سعيد ثم توسع في عدن إلى لحج وأبين، نتيجة لمطالبة المحافظات بفتح فروع للاتحاد، فعقد المؤتمر الأول في سيئون عام ١٩٧٤م، وتأسست قيادة جديدة وتم وضع دراسة شاملة لإقامة اتحاد مركزي يضم كافة المحافظات، فتأسس ذلك برئاسة عيشة محسن.

أما في شطر الشمالي من اليمن فقد تأسست أول منظمة شعبية مدنية عام ١٩٥٨م، في معهد التمريض برئاسة السيدة عاتكة الشامي، ثم افتتاح مركز لمحو الأمية وتعليم المرأة المهارات اليدوية والصحية، وفي ١٩٦٥م تحول اسم المركز إلى جمعية المرأة اليمنية، وتم اختيار فاطمة أبوبكر العولقي رئيسة لها.

وفي عام ١٩٦٥ تم تشكيل مؤسسة أخرى برئاسة أم الشهيد عبدالله اللقية، وبسبب الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين عام ١٩٦٧م أسست حورية المؤيد، وفتحية الجرافي جمعية المرأة اليمنية، وكان لها دور كبير في التوعية بأهمية الثورة والحفاظ على النظام الجمهوري، وضرورة تعليم الإناث، كما جرت انتخابات ديمقراطية في الجمعية عام ١٩٨٤م،واختيرت عاتكة الشامي– رئيسة للجمعة– التي تم دمجها مع بقية المحافظات لتكون نواة لاتحاد نسائي في المحافظات الشمالية، وعند قيام الوحدة انضم الاتحادين في اتحاد واحد كانت ترأسه عايدة علي سعيد.

وفي ظل عمل المرأة في المنظمات الجماهيرية ومشاركتهن في العملية السياسية لتتبلور فيما بعد في الجانب التشريعي عام ١٩٨٠، حيث أصدر رئيس الجمهورية تعديلا دستورياً أعطى فيه للمرأة اليمنية حق الاقتراع والترشيح ضمن انتخابات مجالس التطوير التعاوني أو أية انتخابات تشهدها (الجمهورية العربية اليمنية) آنذاك.

وتذكر المصادر أن أول انطلاقة للمرأة اليمنية تزامنت مع انطلاقة عهد الرئيس علي عبدالله صالح (١٧ يوليو ١٩٧٨) ، إذ أن رؤية الرئيس لكل القضايا التي كانت تعترض مسيرة الدولة اليمنية – بما فيها قضية المرأة – كانت تنطلق من نظرة شاملة لحتمية الاستقرار الأمني الوطني كشرط كل تنمية وبناء وتطور.

وطبقاً لتلك الرؤية التي تعاملت مع قضية المرأة باتجاهين: أولهما تعليم المرأة، ونشر الوعي الثقافي في أوساط النساء، وثانيهما – تشريع القوانين الضامنة لحقوقها الكافلة لحرياته . فقد وجه فخامته في سبتمبر ١٩٧٨م (بعد شهرين فقط من انتخابه رئيسا) بفتح صفوف محو الأمية للنساء في جميع أنحاء الجمهورية وتشجيع تعليم الإناث، إلا أن هذه التوجيهات لم تأخذ أفقها الفاعل إلا في عام ١٩٨٠م بسبب التحديات الأمنية التي كانت تواجهها اليمن الشمالية آنذاك.

خلال الفترة من ٨٢ وحتى ١٩٩١، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها من مراكز إعداد المرأة وتأهيلها مهنيا، لتتوج نضالات المرأة في هذه الفترة بانتخابات وإعادة هيكلة اتحاد نساء اليمن عام ٢٠٠٣ ليكون تنظيما شعبياً نسائيا يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء.

تعددت أشكال ممارسة المرأة لحقوقها السياسية ويجب أن يتم دراستها من جميع جوانبها المختلفة:

١. مشاركته المرأة في الانتخابات النيابية والمحلية:

▫ الانتخابات النيابية:

سجلت المرأة اليمنية في العملية السياسية الناشئة نسبة متفوقة وخصوصا ما لوحظ من ارتفاع نسبة وجودها في سجلات قيد الناخبين الذي كان ١٥٪ سنة ١٩٩٣وارتفع ٥١ ٪ في سنة ٢٠٠٣ وصل إلى ٤٢٪ ٢٠٠٦ من عدد من يحق لهم المشاركة في الاقتراع.

تراوحت نسبة تمثيل النساء في المجلس النيابية ٠,٣٣٪ إذ ما تشغله الآن مقعدا من ٣٠١ مقعدا بمجلس النواب في الدورة النيابية الأخيرة ٢٠٠٣ وهذه فازت من مجموع ١١ امرأة ترشحن لخوض الانتخابات. بالرغم من أن الانتخابات النيابية الأولى التي جرت بعد توحيد اليمن، وتحديداً في عام ١٩٩٣، نجحت امرأتان في الوصول إلى البرلمان من أصل ٤٨ ترشحن لهذه الانتخابات. وفي المرة الثانية عام ١٩٩٧ نجحت اثنتان من أصل ٢٣ امرأة مرشحة.

▫ انتخابات المجالس المحلية:

إذا كان ثمة اعتبار لأهمية إنتخاب ثم تمثيل النساء في المجلس النيابي أو تواجدها ضمن مجلس الشورى مستمداً من مشاركتها في تشكيل السياسات العامة والتشريعات فإن هذه الأهمية تتضاعف بالنسبة للمجالس المحلية التي ستتيح الفرصة لتطبيق تلك السياسات والتشريعات وتحويلها إلى واقع ملموس.

ومن هنا تبرز أهمية وجود النساء في مثل هذه المجالس، حيث تمكنهن من الاقتراب فعلياً من الواقع وخلق حالة تواصل يومي وطبيعي مع المجتمع، مما سيكون له آثار ايجابية لصالح الحركة النسوية ومنها تقبل وجود النساء في الحياة العامة وخلق حوار مجتمعي قائم على مبدأ المشاركة من كلا الطرفين، يساعد في تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس كفاءتهن وقدراتهن وكذلك تمكينهن من فرض رؤيتهن النسوية للقضايا التي يتعرضن لها، وذلك من خلال القنوات الشرعية المتاحة.. حالياً ونتيجة لآخر انتخابات محلية بلغ عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية ١٦٨ امرأة فقط ، من بين إجمالي ١٩ ألف و٢٢٣ مرشحاً يتنافسون على حوالي ستة آلاف مقعد. علما بأنه كان عدد النساء المرشحات للانتخابات ٣٥ امرأة وقد ارتفعت خلال يوم واحد إلى ١٦٨ نتيجة لمسيرة سلمية لناشطات سياسيات قبيل إغلاق باب الترشيح ونتيجة لوعود القيادة السياسية في دعم للمرشحات من مختلف القوى والأحزاب السياسية والمستقلات وأمر رئيس الجمهورية حزبه بسحب مرشحيه من الدوائر التي تترشح فيها النساء.

في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م ترتفع نسبة التمثيل فيها قليلا فقد حققت المرأة نجاحاً مرتفعاً بفوزها بـ ٢٦ مقعداً في مجالس المحافظات والمديريات أما في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م فقد حققت المرأة ٣٥ مقعداً من بين ٣٠٥٣ عضوا في مجالس الحكم المحلي أي بنسبة ٠,٥٪ فقط، وهي نسبة لا تذكر أمام سيطرة الرجال على هذه المجالس التي تستمد أهميتها من الدور المباشر الذي تلعبه في التعليم والصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية.

ويعد فوز نساء في أي انتخابات إنجازاً كبيراً للحركة النسوية مهما كانت نسبته وعدم موازاته للطموحات وآمال النساء اليمنيات ، إذ جاء دليلا على الوعي النسوي المتنامي بأهمية وجودهن في مراكز صنع القرار ومن ثم بلورة أهداف ورؤى واضحة وجديدة متوافقة مع المتغيرات الجديدة للحركة النسوية، ويمكن إسناد أسباب ضعف التمثيل النسوي في هذه الانتخابات إلى طبيعة النظام الانتخابي، سيادة التوجهات الذكورية للمجتمع، التمييز ضد المرأة، سطوة العادات والتقاليد إلا أن كان حق الاقتراع والترشيح لم يأتي نتيجة نضال الحركة النسوية بل جاء بقرار من قيادة الدولة عام ١٩٨٠، حيث أصدر رئيس الجمهورية تعديلا دستورياً أعطى فيه للمرأة اليمنية حق الاقتراع والترشيح ضمن انتخابات مجالس التطوير التعاوني أو أية انتخابات تشهدها (الجمهورية العربية اليمنية) آنذاك.

فخامة الرئيس وجه بعد شهرين من انتخابه في سبتمبر 78 بفتح صفوف محو الأمية للنساء

فيه للمرأة اليمنية حق الاقتراع والترشيح ضمن انتخابات مجالس التطوير التعاوني أو أية انتخابات تشهدها (الجمهورية العربية اليمنية) والذي اعتبر في ذلك الوقت سابقا لأوانه.

٢. مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية:

أ – المؤسسات السياسية الرسمية:

لا يمكن استبعاد الحديث عن وضعية المرأة اليمنية في هذه المؤسسة حيث يمكن من خلالها تفسير كثير من السلوكيات المتبعة تجاه المرأة اليمنية حالياً .. إذ لا يمكن فصل الواقع عن الماضي .. كما لا يمكن القفز عن مراحل أثرت في تشكيل هذا الواقع بسلبياته وإيجابياته، وعليه فإننا نؤكد هنا على أن وضعية المرأة الحالية بما فيها من إخفاقات ليست ابنة هذا الواقع، رغم أهميته الكبرى في إضافة ملامح أخرى أكثر تعقيداً وتشابكاً إذ تدنت نسبة النساء في مناصبها العليا القريبة من صنع القرار، فيما ارتفعت مشاركتها في المراكز الأقل أهمية، بالنسبة لتمثيلها في المراكز القيادية.

▫ المـرأة وزيـرة:

حتى مطلع هذا القرن لم يكون هناك أي وزيرة وفي ابريل عام ٢٠٠١ عينت الدكتورة وهيبة فارع وزيرة دولة لحقوق الإنسان لتصبح أول وزيرة تشهدها اليمن ولأول وزارة حقوق إنسان ثم السيدة امة العليم السوسوة وزيرة حقوق إنسان، وفي مارس ٢٠٠٦ شاركت سيدتين ضمن التعديل الحكومي كانت هما الدكتورة امة الرزاق علي حمد (وزيرة الشؤون الاجتماعية)، والدكتورة خديجة الهيصمي (وزيرة حقوق الإنسان)، وفي آخر تشكيل حكومي ابريل ٢٠٠٧ كانت هناك وزيرتان فقط من ٣٥ وزيرا، أي بنسبة ٥,٧٪، هما الدكتورة امة الرزاق علي حمد (وزيرة الشؤون الاجتماعية)، والدكتورة هدى البان (وزيرة حقوق الإنسان)، وهما وزارتان ارتبطتا تقليديا بالمرأة واللتان أصبحتا بمثابة الوزارات النسوية .

– ولم تمنح حتى يومنا سيدة وزارة خدمية أو سيادية، وعلى الجانب الآخر نرى أن كل نواب الوزارات هم من الرجال أما وكلاء الوزارات فعددهن اثنتان من مختلف الوزارات.

▫ مجلس الشورى:

تكون أول مجلس شوري في الجمهورية اليمنية عام ٢٠٠١ وتضمن في تشكيلة امرأتان فقط وتكون خلفا للمجلس الاستشاري الذي أعلن عنه عقب الانتخابات النيابية في ٢٧ ابريل من عام ١٩٩٧. ويتكون مجلس الشورى من مائة واحد عشر عضوا وضم المجلس سيدتان هما منى باشراحيل، وهي عضو سابق في مجلس النواب، وفاطمة محمد بن محمد وهي صحفية وبالرغم من خروج كثير من أعضاء المجلس إلا أن لم يزداد عدد النساء في المجلس .

▫ المرأة والعمل الدبلوماسي:

توجد سفيرة واحدة فقط لليمن في الخارج وهي السيدة نورية الحمامي في تركيا وقد سبقتها السيدة امة العليم السوسوة كسفيرة في هولندا سنة ٢٠٠٠ .

ب – المؤسسات السياسية غير الرسمية:

▫ مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية :

رغم مشاركة النساء في الأحزاب السياسية إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب الا ان منهم من يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين البرامج والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها و خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع.

▫ مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني :

تعد مشاركة المرأة اليمنية في المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كما وكيفا.

لقد وجدت المرأة اليمنية متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات ، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ومشارك حقيقي في قضاياه ومشكلاته .

ويذكر هنا أن حوالي ٥٥٪ من الموظفين القياديين في الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من النساء ، وهنا لا يمكن إغفال الدور واسع النطاق الذي لعبته هذه المؤسسات في خدمة قضايا النساء، وتقديم العون لهن.

▫ اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن :

تم استحداث اللجنة الوطنية للمرأة بقرار مجلس الوزراء رقم (٩٧) لسنة ٩٦م باعتبارها لجنة فنية تابعة لمجلس الوزراء وحرصاً من القيادة السياسية على تسليط مزيداً من الضوء على قضايا المرأة اليمنية المختلفة والتعريف بأهميتها في مجمل مناشط الحياة فقد تم إعادة تشكيل اللجنة وتوسيع إطارها بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٠م بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون المرأة الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم في قوام تكوينه اللجنة الوطنية للمرأة أما اتحاد نساء اليمن فهو من أقدم واكبر المنظمات الجماهيرية التطوعية في المجتمع اليمني ويمثل النساء في اليمن وهو منظمة مستقلة ويعمل على دعم وتعزيز القدرات المهنية للنساء في المجتمع، إلا أن ومنذ تأسيس اللجنة الوطنية للمرأة حاول اتحاد نساء اليمن أن يضطلع بمهامها من حيث التسليط على رسم السياسات فبدلا من الاهتمام بمهام وأهدافه التي إنشاء من أجله بدء في تبني القضايا المناط باللجنة مما أدى إلى تشتت الجهود و أضعف الحركة النسائية واضعف من فرص المرأة في النجاح ، مما ورد يجب أن نؤكد بان لا بد من تآلف نسائي قوي يشارك به الجميع دون استثناء من اجل نجاح الحركة النسوية في اليمن.

ثالثاً. مشاركة المرأة في الوظائف العامة

لا توجد نساء كثيرات في المناصب القيادية المهمة، ذات التأثير المباشر في مراكز صنع القرار، أو التأثير في الرأي العام.

إلا أن في الآونة الأخيرة دخلت المرأة السلك القضائي فقد عينت قاضيات كما عينت في بعض الوظائف الخدمية إلا أن على مستوى التعليم العالي، فحتى الآن لا توجد امرأة رئيس جامعة، أو مؤسسة أكاديمية، أو ما شابه ذلك.

• هل يمكن اعتبار الكوتا النسوية مشاركة سياسية..!؟

دأبت الحركة النسائية في اليمن وخاصة مع الانتخابات المحلية ٢٠٠٦ على المطالبة باعتماد مبدأ الكوتا لتحقيق مشاركة أوسع وقد أقرت بعض الأحزاب السياسية ضمن تشكيلاتها القاعدية والقيادية مبدأ الكوتا مثل المؤتمر الشعبي العام إلا أن على الصعيد الرسمي في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٦م ، لم تحظ المرأة بتمثيل يضاهي مطالبها ... وقد اتسمت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالضعف، سواء من خلال الأحزاب الموجودة أو في الدور الذي تلعبه في مجال صنع القرار وصياغة المجال المدني العام. فالمرأة أقلية بمختلف المعايير

←

العيد الوطني السابع عشر:

أنشودة ملحمية تحكي تاريخا وافرا بالعطاء والنماء لشعب موحد صنع مجده